مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد التاسع ـ العدد الثالث

رجب ـ رمضان ١٤٢٨هـ
(يولية ـ سبتمبر ٢٠٠٧م)

• ما يختصّ به النفي من أحكام

• ابنُ الأبَرّش الأندَلسيُّ
حَيَاتُهُ وآرَاؤه

• لسانيات النص بين التنظير الغربي
والإجراء العربي
قراءة تأصيلية نقدية

• اللغة العربية: تأليف كيس فرستيغ
ترجمة محمد الشرقاوي
عرض ونقد

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• ما يختصّ به النفي من أحكام
أسماء بنت محمد العساف ٥

• ابنُ الأبَرَش الأندَلسِيُّ
حَيَاتُهُ وآرَاؤه
شريف عبدالكريم النجار ٨٩

• لسانيات النص بين التنظير الغربي والإجراء العربي «قراءة تأصيلية نقدية»
نعمان بوقرة ١٥٧

• اللغة العربية: تأليف كيس فرستيغ
ترجمة محمد الشرقاوي «عرض ونقد»
عباس علي السوسوة ٢٠٧

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهـيم بن سـلـيـمـان الـشـمـسـان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــلـــه ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــســن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ ســلـيـمــان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـــد الـعـــلي الـــودغـيـــري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـــــلي أبـــــو المـــــكـــــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـــاد بن عـيـــد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـــحـــمـــد بـن حـــسن بـــاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ محـمـد بن يـعـقـوب تـركـسـتـاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

ما يختصّ به النفي من أَحْكَام

أسماء بنت محمَّد بن عسَّاف العسَّاف

أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية

للبنات بالرياض

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين، ومن اهتدى بهديه، وعليه سار إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ الحديث عن النَّفي في العربية؛ مايكون له ويختصّ به ويتّصل، من الأهمية بمكان، إذ تراه داخلاً كلَّ باب، ومرتبطاً بغير بحث، وقلَّما تقف على موضوع نحويّ لاتجد له به أثراً، فطَرفُه في باب الابتداء ونواسخه، والفعل ونواصبه وجوازمه وتوكيده، والفاعل، والاستثناء، والحال، وحروف الجر والإضافة، وحروف الجواب، وحروف العطف، والتعجّب والتفضيل، والقسم،.... وغير ذلك، وهو إلى ذلك من أكثر المعاني النحويّة اتساعاً، إذ تعدّدت خواصّه، وتفرّعت أحكامه، واتّسعت دائرته.

ومع ماهو عليه من الأهمية لم يُفرد بمصنَّف يلمّ شتاته، ويجمع متفرّقه، ولذا رأيت أن أفرده ببحث مستقل، وسمته بـ" مايختصّ به النّفي من أحكام". وهدفي من ذلك أن أقف على ما ينفرد به النفي دون غيره من أبواب العربية، لا أن أحيط بكل أحكامه وتفصيلاته.

وقد سبق إلى الحديث عن النفي بصفة عامة مؤلفات كثيرة، منها كتاب (أساليب النفي في العربية ـ دراسة وصفية تاريخية/ د. مصطفى النماس) تناول فيه أدوات النفي وما حدث لها من تطور في الاستعمال، قال: " نكتفي بوصف المعنى الوظيفي لهذه الأدوات في الصورة التي استقرت عليها في لغتنا العربية، مع الربط ـ ما أمكن ـ بين ذلك واللغة المعاصرة، وما شاع فيها من ظواهر جديدة "(١).

وكتاب (أسلوب النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي / د. خليل عمايرة) درس فيها دلالة الأدوات وتركيبها في ضوء التحليل الحديث لعلم اللغة. وكتاب (أسلوب النفي في القرآن/ لأحمد ماهر البقري)

(١) المقدمة ٧.

شمل حديثه فيه النفي الصريح والضمني والبلاغي مدخلاً كثيراً من المعاني النحوية الأخرى التي رأى فيها دلالة على النفي كالإضراب والاستدراك والردع والاستبعاد والاستثناء والاستفهام وغيرها.

وكذا ما نشر في بعض الدوريات من حديث عن النفي، كـ(دلالة "إن" على النفي/ لحسين غزال)[1] ومقالات د. إبراهيم السامرائي عن النفي، نحو (الكلم الذي يلزم النفي)[2] و(اختصاص اللفظ بالنفي)[3] متناولاً فيهما لزوم بعض ألفاظ اللغة للنفي، وهو مبحث جُمع وأسقط من هذا البحث بعد الوقوف على نصّ لأبي حيان يدل على مشاركة النهي له[4].

وغير ذلك كثير ممّا يتصل بالنفي ولا يمسّ ما نحن فيه، وهو انفرادات النفي وخواصه.

ولا إخالني بحاجةٍ إلى أن أُبَيِّن ما واجهني من صعوبة جعلتني ـ منذ البدء ـ أؤخّر نيَّة كنت قدّمتها؛ فسعة البحث، وتناثر مفرداته في أبواب النحو وفي كتب الحروف والمعاجم وما يتّصل بها، إضافة إلى تداخل كثير من مسائله مع النهي والاستفهام، وتشابهه معهما، مع خلو الدراسات السابقة من إشارات لهذا الموضوع أو فقرها، بل إنّ كتب النحو ـ على كثرتها ـ لم تفرد هذا المعنى بباب مستقل سوى ما نراه في كتاب المفصل للزمخشري وشروحه؛ كل ذلك كان كفيلاً بثني العزم لولا إرادة الله سبحانه ثم إدراك أهميّة الموضوع.

وقد استدعى جمع مادة هذا البحث – بدءاً – قراءة كتب نحويّة مبسوطة باباً باباً وكلمة كلمة، للوقوف على دقائق النفي وأحكامه ثمّ دراستها وتحليلها،

(١) مجلة الفكر الإسلامي، لبنان، (العدد ٨ ـ ذو القعدة ١٤٠٤هـ).

(٢) مجلة المنهل (عدد ٥٧٩ ـ محرم وصفر ١٤٢٣هـ).

(٣) المجلة الثقافية، الأردن (عدد ٢٤ رمضان ١٤١١هـ).

(٤) انظر: البحر ٣/ ٢١٣.

وإهمال ما ليس له علاقة بما يختصّ به النفي وإن كان منه.

وانبثقت هذه الدراسة من كتب نحويّة صِرفة، كان من نتاجها التزوّد بمسائل نحوية تختص بهذا الباب، مضافاً إليها مسائل أصول أفرزتها تلك الكتب، فآثرت ذكرها استكمالاً للفائدة، مدّعمة ببعضٍ أخرى نتجت من إعمال الذهن وإطالة النظر في قضايا تتعلق باقتران النفي بمعانيَ أخرى أو صيغ مختلفة، لا تُرى ماثلة مبسوطة في كتب النحو، فآلفت بينها هذه الدراسة.

وقد جعلت هذا البحث في مقدّمة وتمهيد ومبحثين رئيسين، تناول التمهيد بياناً موجزاً لمعنى النفي وأدواته، وكان المبحث الأول بعنوان: ما يختص به النفي عامة، وفيه ثلاث قضايا: في المعاني والروابط، والأصول، والنحو. والثاني: مايختص به بعض حروف النفي، وفيه خمسة حروف: لم، لمّا، لا، ما، ليس.

وكان الفصل بين المبحثين لعدم صحة إثبات انفراد يخص حرفاً أو حرفين للنفي عامة، فرأيت إثبات الانفرادات العامة للنفي أولاً ثم إسناد الانفرادات الخاصة بحروفها ثانياً.

واتخذت من التحليل منهجاً لدراسة المسائل وعرضها، مع الإحالة في الحواشي لمصادرها بصورة مختصرة توحي بالاسم ويدركه المختص، وهو منهج ارتضيته، وسار عليه كثير؛ لعدم الإثقال بذكر الاسم مطولاً.

وهاهو البحث يُفصح عن ذاته، ويُنبئ عمَّا مضى من وقته، ويردف الشكر وافراً جزيلاً لفضيلة أستاذي الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، الذي يدين له هذا البحث بفضل اقتراح موضوعه والتّطوّع بما لديه والتكرم بمتابعته، كما تدين له الباحثة بسالف فضل إشرافه على آخر رسالة علميّة، سائلة المولى له إجزال المثوبة وإعظام الأجر، وللقارئ في هذا البحث بلوغ المراد ووصول المبتغى.

والحمد لله رب العالمين

التمهيد: "النفي وأدواته"

أولاً: معنى النّفي:

النفي لغةً:

نفيتُ الرجل وغيره نفياً إذا طردتَه، فهو منفي، قال الله تعالى ﴿أو يُنفوا من الأرض﴾[1]. تقول: نفيته فانتفي ونفى هو أيضاً، وتقول: هذا يُنافي ذاك، وهما يتنافيان ونفى الشيء ينفي نفياً إذا تنحَّى[2].

وتقول: نفى شعره ذهب وتساقط[3]، ونفي الزاني الذي لم يُحصن: يخرج من بلده سنة تغريباً، ونفى السيلُ الغثاءَ حمله ودفعه، ونفت الريح التراب أطارته، ونفت السحابة ماءَها نفياً: مجَّته؛ أي صبَّته ودفعته، والنفي: ما نفته الحوافر من حصىً وغيرها في السير.

ويقال: نفى الشيء نفياً: جحده، ومنه نفي الأب الابن؛ إذا نفاه عن أن يكون ولده[4].

النفي اصطلاحاً:

استعمال أدوات مخصوصة دالة على خلاف الموجب.

والجامع بين المعنيين أنَّ عموم النَّفي لغةً يدل على الطرد والإبعاد، فكما أنَّ الإبعاد ترك للمكان الثابت، كان النفي في الاصطلاح تركاً للثابت الموجب بواسطة أدوات تدل على ذلك[5].

---

(١) المائدة: ٣٣.

(٢) انظر: (ن ف ي). العين ٨/ ٣٧٥-٣٧٦، التهذيب ١٥/ ٤٧٥-٤٧٦، المحيط ١٠/ ٣٩٩، الصحاح ٦/ ٢٥١٣-٢٥١٤، اللسان ١٥/ ٣٣٦-٣٣٧، التاج ٢٠/ ٢٥٧.

(٣) انظر: (ن ف ي) المحيط ١٠/ ٣٩٩، التاج ٢٠/ ٢٥٧.

(٤) انظر: التاج ٢٠/ ٢٥٧-٢٥٨.

(٥) التعريف والجامع اجتهاد من الباحثة، إذ لم أقف على تعريف له سابق.

ثانياً: مصطلح النَّفي(١):

المصطلح الذي سار عليه البحث ودرج على استخدامه "النفي" هو مصطلح البصريين، ضمّنه شيوخ المدرسة مؤلفاتهم، فحفل به كتاب سيبويه ومن تبعه من أقطابها، ويقابله مصطلح "الجحد" عند الكوفيين، الذي غضّت به كتبهم كمعاني القرآن للفراء، وإن كان أتى باصطلاح البصريين كذلك(٢). ومن خلال تصفح مادتي المصطلحين في معاجم اللغة نقف على أنَّ النفي أعم من الجحد، ولذا رأى ابن النحاس أن يطلق على "اللام" الناصبة بإضمار "أن" لام النفي "لام الجحود"(٣)؛ لأنَّ الجحد إنكار مع العلم، ولذا يكون كل جحد نفياً ولا يكون العكس(٤).

ثالثاً: أدوات النفي:

وتنقسم أدواته بحسب نوع الكلمة ودلالتها إلى:

١- انقسام دلالي: أ- ما كان النفي معنىً ملازماً له، وهي: "إن" و"لا" و "لات" و "ما" -على خلافٍ في كونهن حروفاً مُعملة أو مهملة- و"لم" و "لّما" الجازمتان و "لن" الناصبة و "ليس" -على خلاف في حرفيتها وفعليتها- و"غير" (٥).

ب- ما كان النفي معنىً فرعياً له، نحو: "قد" -فيما حكاه ابن سيده(٦) - و"إلا" -إن كانت بمعنى "غير" (٧)- و"أن" -عند الفراء(٨)-.

(١) انظر: دراسة النحو الكوفي ٢٦٢-٢٦٤، مصطلحات النحو الكوفي ١٤٦-١٤٧.

(٢) انظر مثلاً: ١/ ٥٢.

(٣) انظر: المغني ١/ ٢١١، الأشموني ٣/ ٢٩٢.

(٤) انظر: الفروق ٣٨، البرهان ٢/ ٣٧٦، البصائر ٢/ ٣٦٩.

(٥) انظر: التحفة الوفية ٢٦٧، المغني ١/ ٢٢، ١٥٧، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢٩٦.

(٦) انظر: المحكم ٦/ ٧٤، ورده ابن هشام في المغني ١/ ١٧٥.

(٧) انظر: المغني ١/ ٧٠.

(٨) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٢٢-٢٢٣، المغني ١/ ٣٦، وقد ردّه أبو حيان في البحر ٣/ ٢١٣، والسمين الحلبي في الدر ٣/ ٢٥٦ لعدم الدليل من كلام العرب.

٢- انقسام لفظي: بحسب نوع الكلمة وهي:

أ- الاسم، كـ "غير".

ب- الفعل، وينقسم إلى فعل موضوع للنفي كـ "ليس"، ومستلزم له كـ "أبيت"، وعارض كـ "قلّما" (١).

جـ- الحرف، كـ "إن" و "لا" و "لات" و "لمّا"، و "لن" و "ما" و "لم".

المبحث الأول: ما يختص به النفي

١- من قضايا المعاني والروابط:

يرد في هذا المبحث المسائل التي تتعلّق بمعنى النفي أو ألفاظه أو العلاقة القائمة بينه وبين معنىً آخر مرتبط به ارتباطاً واضحاً، وقد كان هذا نتيجة قراءة متأنية لأحكام النفي خرجت بما يلي:

أ- عمومه لأنواع الكلام: يختص النفي بكونه المعنى النحوي الذي دل عليه كَلِمُ العربية بأنواعها الاسم والفعل والحرف، وتفرعات أنواعها كذلك(٢)، فيكون بالحرف، كـ "ما" و "لا" و "لات" و "إن" و "لم" و "لَمّا" و "لن"(٣).

ويكون بالفعل الموضوع للنفي، كـ "ليس"(٤)، وبالعارض له، كـ "قلّما"(٤)، وبالمستلزم له، كـ "أبيت"(٥) و "رفضت" و "امتنعت".

ويكون بالاسم كـ "غير"(٦)، و "عدم"، وبالاسم العارض للنفي، كـ "أقل"، يقول ابن السَراج: "وقد وضعته العرب موضع "ما"؛ لأنه أقرب شيء إلى المنفي

(١) انظر: التصريح ١/ ١٨٥.

(٢) انظر في أنواع النفي: العمدة ١/ ١٩٦- ١٩٧، الارتشاف ٣/ ١١٦٠، التصريح ١/ ١٥٧، ١٨٤، ٢/ ٢٣٨.

(٣) انظر: التحفة الوفية ٢٦٧، التصريح ٢/ ٢٣٨.

(٤) انظر: التصريح ١/ ١٨٥، ٢/ ٢٣٨.

(٥) انظر: التصريح ١/ ١٨٥.

(٦) انظر: التصريح ٢/ ٢٣٨.

القليل"[١] وقال المبرد: "وأن يكون أقلّ في موضع نفي أكثر"[٢].

وكذا يكون النفي لفظياً بالأداة على اختلاف نوعها، ومعنوياً بإفادة الكلمة ذلك كـ "يأبى"[٣].

ب- خروج بعض أدواته الخاصّة عن استعمالها الأصلي:

تلزم بعض أدوات النفي استعمالاً واحداً بأن تكون مهملة مثلاً تدخل على القبيلين، وقد تكون مختصّة فتعمل في الاسم أو الفعل، إلاَّ أنَّ بعضاً منها قد يخرج عن استعماله، فيعمل عملاً ليس له، أو يستعمل في غير سياقه، ومن ذلك مثلاً: "لن" جازمة[٤]، و "لم" ناصبة[٥]، و "ليس" عاطفة[٦]، وكذلك "ليس" و"لا يكون" الأولى الناسخة والثانية النافية بلا عمل مع (كان)، ثم أدخلتا باب الاستثناء فكانتا من أدواته ملحقتين بـ "إلاّ" منقولتين[٧]، ولذا قال صدر الأفاضل: " فـ "ليس" و "لا يكون" هاهنا وإن كانا في الأصل للنفي، إلاّ أنهما نزلا منزلة حرف الاستثناء"[٨]، وكذا "غير" إذا أدخلت باب الاستثناء بعد أن كانت صفة نكرة[٩]، و لعلّ منه كذلك زيادة بعض أدوات النفي، إذ تخرج من الدلالة على النفي الخالص إلى زيادتها لتوكيد نفي سابق، وذلك زيادة "إن" بعد

(١) الأصول ٢/ ١٦٨.

(٢) المقتضب ٤/ ٤٠٥.

(٣) انظر: التصريح ١/ ٣٤٨.

(٤) انظر: الحمل على النظير ٢٤.

(٥) انظر: الحمل على النظير ٢٤.

(٦) انظر: الحمل على النظير ٢١.

(٧) انظر: الكتاب ١/ ٥٧، ٢/ ٣٤٧، المقتضب ٤/ ٤٢٨، المجالس ١١٨، التبصرة ١/ ٣٨٤، التوطئة ٣٠٩، التخمير ١/ ٤٥٩، الجنى ٤٩٥، المغني ١/ ٢٩٤.

(٨) التخمير ٢/ ٢٩٤.

(٩) انظر: المغني ١/ ١٥٨.

"ما"(١) و"لا" بعد النفي(٢).

جـ- توالي أداتيه يقلب معناه إلى ضده:

اجتماع أداتين لمعنىً واحد ممتنع في العربية، إلاَّ على حمل الثاني مؤكداً للأول، ولذا وجب الفصل بين أداتي التوكيد "إنَّ" و"لام الابتداء" عند دخول أولاهما على الأخرى، تقول: لمحمدٌ مجتهد، توكيداً لذلك، فإذا صدَّرت الجملة بمؤكدٍ آخر، زحلقت "اللام" للخبر، وجعلت الاسم فاصلاً بينهما فتقول: إنَّ محمداً لمجتهد.

وفي النفي يمتنع إدخال نفي على نفي عند إرادة بقاء معناه، وإن وجد كان الثاني زائداً مؤكداً لنفي الأول، كما في دخول "إن" الزائدة بعد "ما" مثلاً.

ويسوغ توالي أداتي نفي إن أريد الدلالة على الإيجاب، فينقلب معناه إلى الإثبات (٣)، وبهذا ينفرد النفي بكونه المعنى الذي يؤدي توالي أداتيه إلى عكس معناه فيحول إلى الضد تماماً، ومن ذلك الأفعال الناسخة المشترط في عملها سبقها بنفي أو نهي، وهي: ما زال، انفك، فتئ، برح، المزيد عليها اثنان آخران.

فمعنى زال وأخواتها النفي، فإذا أدخلتَ عليها أحد حروف النفي، كانت مثل أختها "كان" والبقية في إفادة معنى الإثبات (٤).

قال الصيمري: "ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتئ، وإن كان في أولها حرف النفي، فليس بنفي، وذلك أنَّ النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً... فلذلك لا يجوز أن تدخل على خبرها "إلاَّ" (٥).

وكذلك عند اجتماع "ما" و "إن"، فقد علل امتناع إعمال "ما" إذا زيدت

(١) انظر: المبحث الثاني ٤٤.

(٢) انظر: المبحث الثاني ٤٠.

(٣) انظر: الانصاف ١/ ١٥٦، التبيين ٣٠٤، الرصف ١/ ٣٧.

(٤) انظر: شرح عيون الإعراب ١٠٣، أسرار العربية ١٣٩، الإنصاف ١/ ١٥٦، التبيين ٣٠٤، التصريح ٢/ ٢٤٠.

(٥) التبصرة ١/ ١٨٩.

بعدها "إن"، بأنَّ المزيدة تشبه النافية لفظاً، فكأنَّ "ما" دخلت على نفي، ولَمَّا نُفِيَ النفي صار إيجاباً، وأصبح حكمها حكم "إلاَّ" (١).

وهذا ممَّا ينفرد به النفي، إذ لايكون ذلك في غيره من المعاني النحوية، كالاستفهام والتأنيث مثلاً، لو تُصّور دخول أداتيهما على بعض لما انقلب الاستفهام إلى خبر، والتأنيث إلى تذكير.

د – دلالة الزوائد عليه:

الأصل في كل الأفعال أن تكون موجبة، كذهب وسمع وحسن، غير أنّها قد تدلّ على خلاف الموجب إذا زيد على بنيتها المجردة؛ وذلك كزيادة الهمزة في (أَفْعَل)، والتضعيف في (فَعَّل)، والتاء والتضعيف في (تفعّل)، وتكون معنى الزيادة حينئذ السّلب، وهو ضد الإيجاب، وقد عقد ابن جني لهذا باباً في الخصائص(٢)، ومن أمثلته: أعجمت الكتاب؛ بمعنى أزلت عجمته وسلبته إبهامه، إذ تصاريف العجمة كلها لإفادة الخفاء، كالعجم لأنهم لا يُفصحون، وعجم الزبيب لاستتاره، والعجماوان لصلاة الظهر والعصر لخفاء القراءة... إلخ، فإذا زدت في الفعل همزة التعدية فقلت: أعجمت؛ سلبت ذلك المعنى وأثبت ضدّه (٣).

ومنه تصريف (م. ر.ض) لإثبات معنى المرض، فإذا زدته تضعيفاً، فقلت: مرّضت الرجل؛ كانت لإفادة سلب المرض وإثبات نقيضه(٤)، وكذا تصريف (أ. ث. م) لإثبات الإثم، وبزيادة التاء والتضعيف تقوّل: تأثّم؛ أي ترك الإثم، ومثله تحوّب (٥)، إلى غير ذلك من الأمثلة.

(١) انظر: الرضي ١/ ٢٦٧.

(٢) ٣/ ٧٥–٨٣، وانظر: شرح الشافية ١/ ٩١.

(٣) انظر: الخصائص ٣/ ٧٥ ـ ٧٦.

(٤) انظر: الخصائص ٣/ ٧٧.

(٥) انظر: الخصائص ٣/ ٧٨.

هـ – اختلاف دلالة "كلّ" مع النفي بحسب موقعيهما:

لـ "كل" إذا اجتمعت مع النفي ـ سابقة له أو لاحقة ـ دلالة عند البيانيين، فإذا وقعت في حيّز النفي بأن تقدمت عليها أداته أو الفعل المنفي كان النفي موجهاً إلى الشمول، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، وذلك نحو:

ما كل ما يتمنّى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن(١)

و: ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد(٢)

وإن وقع النفي في حيّزها اقتضى ذلك السّلب عن كل فرد كقوله ﷺ: «كلّ ذلك لم يكن»(٣) لمّا قال له ذو اليدين: أنسيت أم قصرت الصلاة ؟!(٤).

و– ارتباطه بالتنكير(٥):

ينفرد النفي بكونه المعنى الذي يسير مع التنكير في كثير من المسائل، فقلَّما تمر عليك مسألة من مسائل النفي دون أن ترى فيها حديثاً عن التنكير، بل تراه شرطاً من شروط تلك المسألة بعينها، ولا تكاد تجد شيئاً في العربية آخر يرتبط بالتنكير ارتباط النفي به، ولعلّ ثمّة جامعاً بين الاثنين تنبئ عنه كلّ مسألة من مسائلهما؛ وهو العموم، فالتعريف خاصّ متعيّن، وضدّه وأصله ـ وهو التنكير ـ مبهم عام، والإثبات متعيّن والنفي عام، ولذا كان أحدهما متمِّماً للآخر، ولنقف على بعض مسائل النفي لنريك موقع التنكير منه:

(١) البيت للمتنبي في ديوانه ٤ / ٢٣٦.

(٢) لم أقف على قائله، وهو في دلائل الإعجاز ٢٨٤، المغني ١ / ٢٠٠، الهمع ٤ / ٣٨٣.

(٣) صحيح مسلم ١ / ٤٠٤، رقم (٩٩)، كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة (١٩).

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ٢٧٨ ـ ٢٨٣، عروس الأفراح ١ / ٤٢٨، المغني ١ / ٢٠٠ – ٢٠١، معجم الأدوات ١٤١، الهمع ٤ / ٣٨٣.

(٥) يجتمع كل من النهي والاستفهام مع التنكير، غير أنّ هذا الاجتماع لا يتجاوز بضع مسائل، منها بعض ما نعرضه في مسائل النفي، والمقصود أنّ النفي شديد الارتباط بالتنكير على نحوٍ يفوق شبيهيه، ولذا عُدّ انفراداً.

– "لا" النافية العاملة عمل "ليس" يشترط كون معموليها نكرتين(١).

– "لا" النافية للجنس "التبرئة" العاملة عمل "إنّ"، يشترط كون معموليها نكرتين (٢).

– "غير" الدالة بذاتها على المغايرة ونفي التوافق، لا تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها، ولا تكون إلاَّ نكرة، فلا تدخلها الألف واللام، ولذا لا تستعمل إلاَّ صفةً للنكرة، أو استثناءً (٣).

– الألفاظ الملازمة للنفي كأحد وديّار وعريب... إلخ، لا تكون إلاَّ نكرة(٤).

– "منْ" التي تُزاد في سياق النفي، يُشترط أن يكون مدخولها نكرة (٥).

– مِمَّا يُسَوِّغ الابتداء بالنكرة أن تقع في سياق النفي(٦).

– ممّا يُسوّغ إتيان الحال من النكرة وقوعها في سياق النفي(٧).

– "إلاَّ" تقع نفياً للنكرات العامة كقوله تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة إلاَّ الله لفسدتا﴾(٨) ذكر ذلك الزجاجي(٩).

– حذف خبر "ليس" إن كان اسمها نكرة عامة، عند الفراء وابن مالك(١٠).

(١) انظر: العمدة ١/ ٢١٣، التحفة الوفية ٢٥٣، الجنى ٢٩٢، المغني ١/ ٢٤٠، التصريح ١/ ١٩٩.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٣٥٧،٣٦٢، الأزهية ١٥٠، التبصرة ١/ ٣٨٦،أسرار العربية ٢٤٩، البسيط ١/ ٣١١، الجنى ٢٩٠، المغني ١/ ٢٣٨، التصريح ١/ ٢٣٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٩، المقتضب ٢/ ٢٧٤، المغني ١/ ١٥٨.

(٤) انظر: التصريح ٢/ ٨.

(٥) انظر: المقتضب ٤/ ١٣٧، الأصول ١/ ٤١٠، الأزهية ٢٣٠، التخمير ١/ ٤٧٧، التحفة الوفية ٢١٥، التصريح ٢/ ٩.

(٦) انظر: الأصول ١/ ٥٩.

(٧) انظر: الهمع ٤/ ٢١

(٨) ٢٢/ الأنبياء.

(٩) انظر: حروف المعاني ٧.

(١٠) انظر: الهمع ٢/ ٨٥.

ز – اقترانه بالنّهي وتوافق أحكامها:

لا يكاد النفي يفارق النهي في كثير من الأحكام، إذ يتساويان في إثبات المسألة الواحدة، ولذا سمّي النهي شبيهاً، فكم من المسائل يشترط لثبوتها أن تسبق بنفي مخيّراً بينه وبين النهي، وسأعرض عدداً منها يتساوى فيها الاثنان في إثبات الحكم الواحد (١):

– اشتراط سبق أحدهما لبعض الأفعال الناسخة لتعمل (٢).

– اشتراط عدم تقدم أحدهما على "لا" لتكون عاطفة(٣).

– اشتراط تقدم أحدهما على "لكن" لتكون عاطفة (٤).

– وقوع الاستثناء المفرّغ في سياق أحدهما (٥).

– وجوب إخراج المستثنى عن حكمه في سياق أحدهما (٦).

– وجوب إخراج المستثنى المتقدم على المستثنى منه عن حكمه في سياق أحدهما (عند الكوفيين والبغداديين) (٧).

– وجوب إضمار "أن" الناصبة للمضارع بعد (فاء السببية) المسبوقة بأحدهما(٨).

– وجوب إضمار "أن" الناصبة للمضارع بعد (واو المعية) المسبوقة بأحدهما(٩).

(١) تمَّ بسط المسائل وبيان أوجه الشبه بين النفي والنهي في بحث مستقل سمي بـ " أشباه النفي " .

(٢) انظر: العمدة ١/ ١٩٥ – ١٩٦.

(٣) انظر: المقتصد ٢/ ٩٤٦، نتائج الفكر ٢٥٨، الرصف ٣٣٠.

(٤) انظر: المقتضب ١/ ١٢، حروف المعاني ١٥.

(٥) انظر: الارتشاف ٣/ ١٥٠٢ – ١٥٠٣.

(٦) انظر: الأصول ١/ ٢٨٢.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٤.

(٨) انظر: المقتضب ٢/ ١٨، الأصول ٢/ ١٥٣، التبصرة ١/ ٤٠١.

(٩) انظر: المقتضب ٢/ ٢٥–٢٦، الأصول ٢/ ١٥٤، التوطئة ١٤٢.

– زيادة "من" في سياق أحدهما (١).

– دلالة "أو" على الإضراب عند سيبويه (٢).

– وجوب ارتباط جواب الشرط بـ "الفاء" (٣).

ح: اجتماع بعض حروفه مع الشرط:

تجتمع حروف المعاني الأخرى مع النفي، كما تجتمع مع الشرط، إلاّ أنّ بعض حروف النفي والشرط يجتمعان على وجهين لانجدهما في الأبواب الأخرى:

– أن يكونا عاملين، وبعدهما معمول واحد، فيكون العمل لأحدهما، كاجتماع "إن" الشرطية مع "لم"(٤)، نحو قوله تعالى (وإن لم تفعلْ فما بلّغتَ رسالته)(٥) فلـ "إن" عمل الجزم، وهو لـ "لم" كذلك، والفعل بعدهما واحد، فمن النحويين من نسب العمل للأوّل للابتداء به، ومنهم من جعله للثاني لمباشرته المعمول(٦). وكذا القول في اجتماع "من" و "ما" مع "لم" نحو قولك: من لم يقم أضربه، وما لم تفعل فلن آتيك.

– أن يكون أحدهما عاملاً دون الآخر، كاجتماع "إن" مع "لا" النافية، كقوله تعالى ﴿إلاّ تنصروه فقد نصره الله﴾(٧) وقوله ﴿وإلاّ تغفر لي﴾(٨).

ونحو اجتماع "لو" مع "لم" كقولك: لو لم تقم لضربتك.

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ١٣٨، ٤٢٠، الأزهية ٢٣٠، التخمير ١/ ٤٧٧، ٤/ ١٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٨٨، الهمع ٥/ ٢٤٨.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٧.

(٤) انظر: التصريح ٢/ ٢٤٧.

(٥) ٦٧/ المائدة.

(٦) انظر: المغني ١/ ٧٣.

(٧) ٤٠/ التوبة.

(٨) ٤٧/ هود.

٢- من قضايا الأصول:

أ – حمل النظير على النظير:

الحمل على النظير إحدى ظواهر العربية، فتُلقي بالحكم الواحد على الشيئين لاتفاق بينهما أو تشابه يجري فيهما، فيأخذ الشيء حكم الآخر وهو غيره، وثمّة رابط يجمع بينهما.

فهذه الأسماء حقّها أن تُعرب، غير أنّ كثيراً منها يسقط عنه هذا الحقّ ويُبنى لشبه بالحروف، فتأخذ حكمها وتلزم البناء، وإذا ما أشبهت طائفة منها الفعل نالت شيئاً من خصائصه وهو سقوط التنوين والجر... وهلمّ جرّا.

وممّا يختص به النفي أن يفشو فيه الحمل حتى يبدو كالظاهرة فيه، فلا تكاد تجد باباً غيره يحمل فيه الحرف على الحرف أو الأداة على الأداة بهذه الكثرة التي تعهدها في النفي، ولنقف على ما وقفت عليه من مظاهرها:

١– حمل "إنْ" على "ليس":

يجمع بين "إنْ" و "ليس" معناهما، إذ يدلان على النفي، و إن اختلفا في النوع، بين حرفية الأولى وفعلية الثانية على الأرجح، ولا إخال هذا الوجه إلاّ أبرز رابط بينهما، يعضده ـ كما قال ابن مالك ـ اتّفاقهما في الدخول على المعرفة والظرف والمجرور والمخبر عنه بمحصور (١).

نتج عن هذا التشابه أن أجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين والمبرد وابن السراج وابن جني، كما فُعل ذلك بـ "ما" الحجازية (٢). واتفقت عبارة المبرد وابن السراج في ذلك، إذ قالا بعد ذكر جواز إعمالها تشبيهاً بـ "ليس" كما فعل ذلك

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(٢) انظر: الأزهية ٤٦، شرح التسهيل ١/ ٣٧٥، الارتشاف ٣/ ١٢٠٧، المغني ١/ ٢٣–٢٤، الجنى ٢٠٩ معجم الأدوات ٥٧.

في "ما": "وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين "ما" في المعنى"(١). تقول على ذلك: إن زيدٌ قائماً. ومع وضوح عبارة المبرد، اختلف عليه، فمن قائل بأنه أجاز إعمالها(٢)، ومن قائل بمنعه ذلك (٣).

ومنع من إعمالها الفراء وأكثر البصريين(٤)، كمذهب بني تميم في "ما"(٥).

واختلف النقل عن سيبويه، فقيل يرى إعمالها (٦)، وقيل يمنع (٧).

قال ابن مالك: "وأكثر النحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في "إن" النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأنّ مذهبه فيها الإعمال" (٨).

وأقول بما قال ابن مالك، بدليل عبارة سيبويه "وتكون "إن" كـ "ما" في معنى "ليس"(٩).

وعلّة الإهمال: أنّ الغالب عليها هجوم الاستثناء على خبرها، كقوله تعالى ﴿إن الحكمُ إلاّ لله﴾(١٠) و﴿إن هي إلاّ فتنتك﴾(١١) و﴿إن يتبعون إلاّ الظنّ﴾(١٢)، كما أنّ قياس "ما" ألاّ تعمل شيئاً، فلما ترك القياس فيها وأعملت عمل "ليس"

(١) المقتضب ٢/ ٣٦٢، الأصول ١/ ٢٣٥.

(٢) انظر: التبصرة ١/ ٤٥٨، الأزهية ٤٦، التخمير ١/ ٥٢١، شرح التسهيل ١/ ٣٧٥، الرصف ١٩٠، الارتشاف ٣/ ١٢٠٧، المغني ١/ ٢٣-٢٤، الجنى ٢٠٩، معجم الأدوات ٥٨.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢٠٧، الجنى ٢٠٩.

(٤) انظر: الأزهية ٤٦، التحفة الوفية ٢٥٥، الارتشاف ٣/ ١٢٠٧، المغني ١/ ٢٣، الجنى ٢٠٩.

(٥) انظر: المقتضب ٢/ ٣٦٢، الأصول ١/ ٢٣٦.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢٠٧، الجنى ٢٠٩.

(٧) انظر: المقتضب ٢/ ٣٦٢، الأصول ١/ ٢٣٥، التبصرة ١/ ٤٥٨، الأزهية ٤٥، التخمير ١/ ٥٢١، الارتشاف ٣/ ١٢٠٧، الجنى ٢٠٩.

(٨) شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(٩) الكتاب ٤/ ٢٢٢.

(١٠) الأنعام: ٥٧.

(١١) الأعراف: ١٥٥.

(١٢) الأنعام: ١١٦.

لاتفاقهما في المعنى؛ لم يجز أن يترك القياس في غيرها (١)، ولأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره (٢)، ولعدم الاختصاص (٣)، ولثبوته نظماً ونثراً (٤).

وحكى بعض النحويين أنّ إعمالها لغة أهل العالية (٥)، ومنه قولهم: "إن أحدٌ خيراً من أحد إلاّ بالعافية، إن ذلك نافعك ولا ضارك"(٦) وقال أعرابي: إن قائماً؛ يريد: إن أنا قائماً(٧).

وعلى ذلك قراءة سعيد بن جبير ﴿إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾(٨).

ومن النظم:

إنْ هو مُستولياً على أحَدٍ إلاّ على أضعفِ المجانينِ(٩)

وكذا:

إن المرءُ ميتاً بانقضاء حياته ولكنْ بأن يُبغى عليه فيخذلا(١٠)

وقد خصه بعضهم بالضرورة، ووروده نثراً يُبطل هذا(١١).

واشترط لعملها ألاّ ينتقض النفي بـ "إلاّ"، وألاّ يتوسط الخبر، وهي تعمل في المعرفة والنكرة(١٢).

(١) انظر: التبصرة ١/ ٤٥٨.

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٣٦٢، الأصول ١/ ٢٣٥-٢٣٦، الأزهية ٤٥.

(٣) انظر: الرصف ١٩٠.

(٤) انظر: الجنى ٢٠٩.

(٥) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢٠٨، المغني ١/ ٢٤، الجنى ٢١٠، التصريح ١/ ٢٠١.

(٦) انظر الارتشاف ٣/ ١٢٠٨، المغني ١/ ٢٤، الجنى ٢٠٩.

(٧) الارتشاف ٣/ ١٢٠٨، الجنى ٢٠٩.

(٨) ١٩٤/ الأعراف، وانظر: المحتسب ١/ ٢٧٠.

(٩) بيت من المنسرح، غير منسوب في: الأزهية ٤٦، الارتشاف ٣/ ١٢٠٧.

(١٠) بيت من الطويل، غير منسوب في: الجنى ٢١٠، الهمع ٢/ ١١٧.

(١١) انظر: الجنى ٢١٠

(١٢) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢٠٨.

وقال ابن مالك: مقتضى النظر أنّ عمل "إن" كـ "ليس" راجحٌ على عمل "لا"، وذلك لمشابهتها "ليس" في دخولهما على المعرفة والظرف والمجرور والمخبر عنه بمحصور، إلاّ أنّ الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في "إن" وكثرته في "لا" (١).

٢- حمل "ما" على "ليس":

أشبهت "ما" "ليس" بأن كانتا لنفي الحال ولما لم يقعْ وتقعان مبتدأتين وداخلتين على المبتدأ والخبر (٢)، "ويقوي هذه المشابهة دخول "الباء" في خبرها كما تدخل في خبر "ليس" (٣) وعدها بعضهم وجهاً رابعاً للمشابهة (٤)، ولذا قال صدر الأفاضل: "ما" ينزل منزلة "ليس" في المعنى، لا يفوته شيء من أشياء "ليس" إلاَّ الصورة". (٥)

قال سيبويه: "وتكون بمنزلة "ليس" في المعنى، تقول: عبدالله منطلق، فتقول: ما عبدالله منطلقٌ أو منطلقا، فتنفي بهذا اللفظ كما تقول: ليس عبدالله منطلقاً"(٦) وقال: "هذا باب ما أجري مجرى "ليس" في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف "ما"... فيشبهونها بـ "ليس" إذ كان معناها كمعناها..."(٧).

ولما وافقت "ما" "ليس" هذه الموافقة أعملت عملها في لغة أهل الحجاز (٨)،

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٨٨، المجالس ٩٠، الإيضاح العضدي ١٤٥، أسرار العربية ١٤٣، الإنصاف ١/ ١٦٦، الرصف ٣٧٧، الجنى ٣٢٢.

(٣) أسرار العربية ١٤٣، وانظر: الإنصاف ١/ ١٦٦.

(٤) انظر: الرصف ٣٧٨.

(٥) التخمير ١/ ٥٢١.

(٦) الكتاب ٤/ ٢٢١.

(٧) الكتاب ١/ ٥٧.

(٨) انظر: المجالس ٩٠، التبصرة ١/ ١٩٨، شرح عيون الإعراب ١٠٦، أسرار العربية ١٤٣، التخمير ١/ ٥٢١، العمدة ١/ ٢١٣، الارتشاف ٣/ ١١٩٧.